الفصل التاسع

الهند قوة آسيوية بازغة

التاريخ الهندي:

يعتبر عصر بوذا (٥٦٣ ـ ٤٨٣ ق.م) نقطة البداية لإحدى الديانات العالمية الكبرى، ولتطورات هامة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في شبه القارة الهندية. في الحقل السياسي، نشأت دول كبيرة توسعية، سيطرت أربع منها على مسرح الأحداث. كان الحديد هو المورد الاقتصادي الرئيسي، إلا أن القوة التي تمتعت بها الدولة كانت أيضا نتيجة لدور بعض الحكام النشيطين، الذين تخلصوا تدريجيا من منافسيهم بالقوة والدبلوماسية. ازدهرت الصناعات المنزلية كالنسيج والفخار والصناعة المعدنية، ونُظمت ضمن نقابات. كان نتاج هذه الصناعات، بالإضافة إلى الفائض الزراعي، يتم تبادله بين المراكز الهندية الشمالية المختلفة، وبين الإمبراطورية الأخمينية (الفارسية)، إلى الغرب. وكان أصحاب المصارف يمولون معظم أشكال التجارة، ويقدمون وسائل النقل، ويتحملون الخسائر. ساعدت هذه النشاطات على قيام طبقة ميسورة، تتألف خصوصًا من أناس لم يكونوا راضين عن انقسام المجتمع الهندي، آنذاك، إلى طبقات متميزة. وغالبا ما أصبح أمثال هؤلاء أنصار المتحمسين للبوذية، وسواها من الأديان غير الهندوسية. تعثرت هذه التطورات لفترة من الزمن نتيجة غزو الإسكندر الكبير (٣٥٦ ـ ٣٢٣ ق.م) عام ٣٢٧. فبعد اجتياح الإمبراطورية الفارسية، زحف الإسكندر على مقاطعاتها الهندية لاحتلالها، ولكنه، طمع في ثروة الهند الأسطورية، عمد إلى التقدم إلى أبعد من ذلك، واستطاع أن يتوغل في

البنجاب، إلا أنه سرعان ما أكره على التراجع، ولم يلبث الحكام الذين عينهم، ليحكموا المقاطعات بعد رحيله، أن اقتفوا أثره. خلف تراجع الإسكندر وراءه شعورا قويا بالوحدة الهندية، التي وجدت زعيما لها في المحارب الشاب تشاندرا جوبتا (٣٢١ ـ ٢٩٧ ق.م). قام هذا الزعيم بتحرير المقاطعات الغربية وأسس السلالة الموريانية عام ٣٢٠ ق.م. كان العهد الموريانى (٣٢٠ ـ ١٨٥ق.م) من أكثر عهود التاريخ الهندي تألقا. واصلت السلالة الموريانية السيطرة على مساحات شاسعة من الهند إلا أن سيطرتها ما لبثت أن انحسرت، حيث لم يستطيعوا الحيلولة دون هجمات اليونان البكتريين، وهم المنحدرون من بعض قواد الإسكندر. استطاع الهنود صد بعض هؤلاء المهاجمين، بينما توصل بعضهم الآخر إلى تأسيس ممالك قصيرة الأجل في البنجاب ومواقع أخرى. تأثر الكثير من هؤلاء بالحضارة الهندية، ولذلك يعرفون غالبا باليونان الهنود. جاء في أعقاب اليونان الهنود غزاة من أواسط الهند، وفي عام ٧٨م كان معظم شمالي الهند تحت سيطرة كانيشكا أحد ملوك السلالة الكوشانية البوذية التي لم تلبث أن طردت من الهند، بعد مرور قرن واحد.

نجم عن ذلك ردة فعل هندوسية، وتطورت السنسكريتية، وكانت لغة الكتب المقدسة، وأصبحت لغة التفاهم بين أفراد الطبقة العليا في الإدارة، ولاسيما في الأدب. في عام ١١٩٢ قضى محمد الغوري على أمراء راجبوت في تارين. وفي السنوات العشر اللاحقة اجتاح المسلمون سهول الغانج وأسسوا سلطة دلهي (١٢٠٦)، وكان ذلك إيذانا ببداية سيطرة إسلامية على الهندستان (الهند الشمالية) دامت حتى أوائل عام ١٧٠٠. شهدت القرون الثلاثة اللاحقة ظهور وزوال عدد من سلالات الأفغان الترك، والخلجيين والتغلقيين والأسياد واللوديين، التي امتدت في ظلها كلها إمبراطورية دلهي. بتقلص حكم المغول ظهرت شركة الهند الشرقية البريطانية الملكية.

فالشركة ذهبت أصلا إلى الهند للتجارة لا للفتح. وطيلة القرن الثامن عشر كان مديروها يصرحون أن التجارة لا السيطرة هي هدفهم. ولكن بحلول منتصف القرن الثامن عشر، كان للبريطانيين، بعد استتباب الأمر لهم طويلا في مصانعهم بكلكوتا ومادراس وبومباي، تجارة كبيرة تقوم بالدرجة الأولى على المنسوجات القطنية الهندية وتستحق الحماية من جهة من منافسة الشركة الفرنسية الأصغر منها، ومن جهة أخرى من أخطار التصدع الهندي الداخلي. أدى التوسع الأوروبي في الهند إلى إعطاء بريطانيا أغنى مقاطعة في الهند وفتح أمامها الطريق إلى السيادة على الهند بكاملها.

وبنهاية القرن التاسع عشر كانت غالبية الإنجليز تعتبر الهند مرتبطة ببريطانيا ارتباطا لا انفصام فيه كانها يوركشير أو بلاد الويلز، وكانت فكرة الهند المستقلة بعيدة عن الأذهان حتى كأنه يستحيل تصويرها.

تم تكوين الإمبراطورية الهندية البريطانية بين عامي ١٨٠٠ و١٨٦٠، واعتبرها الكثيرون من معاصري الملكة فيكتوريا إنجاز بريطانيا الأعظم، وخطوة جوهرية في تقليد بريطانيا مركز الدولة العالمية. لم يتم بسط السيطرة البريطانية دون رد فعل عنيف من قبل الهند، ولاسيما في ثورة ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨. وفي أعقاب الثورة، أصبح البريطانيون أكثر حذرا فاستبدلت إدارة الشركة بسلطة حكومية، ووضع حد لتغييرات المفاجئة للقانون أو للطابع الاقتصادي للحياة الريفية، وألغيت الأنظمة الضرائبية الجديدة أو جرى الإبطاء في فرضها. كذلك أوقفت عملية التدمير الشامل للإمارات الباقية، وأعطى التعهد للراجات والأمراء بالعيش بأمان، مقابل أدائهم قسم الولاء للملكة فيكتوريا. وفي أواخر القرن التاسع عشر، كانت روح الحكم البريطاني للهند قد تغيرت كليا.

فالهند فتحت أبوابها على العالم الخارجي، وأخذ يتدفق عليها سيل من البضائع والأفكار. وفي المدن الكبرى ظهرت من جراء التغيير الاقتصادي فئة من

الهنود الغربي النزعة أخذت تطالب بحق الاشتراك في الحكم. وفي عام ١٨٨٥، أسس رجال من هذا الطراز المؤتمر الوطني الهندي، وبدأوا صراعهم الطويل من أجل الاستقلال. في عام ١٩٠٠، كان حكم بريطانيا للهند يبدو أكثر رسوخا من أي وقت مضى. وكانت سياسة بريطانيا الخارجية، على الصعيد العالمي، قائمة على فكرة الاحتفاظ بالإمبراطورية الهندية كالقاعدة الكبرى الثانية (بعد بريطانيا نفسها) لقوة بريطانيا في العالم. ومع ذلك ففى خلال خمسين عاما، انقسمت هذه الإمبراطورية الهندية على نفسها، وأخرج الحكام البريطانيون منها. جاء أول انتصار للحركة الوطنية الهندية في السنين التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة، وذلك بظهور المهاتما غاندي (١٨٦٩ ـ ١٩٤٨) كقائد ملهم وكرائد لسياسة عدم التعاون مع البريطانيين واللاعنف ومعارضة الحكومة بالمظاهرات السلمية ورفض دفع الضرائب.

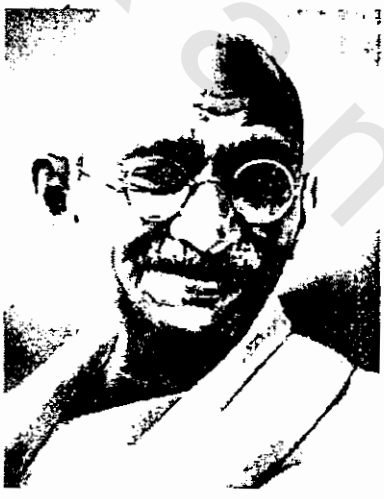

أصر غاندي على أن يثبت للبريطانيين أن غالبية الهنود ترفض حكمهم، وما صاحبه من أضرار التي لحقت بالهند من جراء اشتراك الهنود في الحرب العالمية الأولى. حاول البريطانيون الالتفاف حول الحركة الوطنية بمنح الهنود قسطا كبيرا من المشاركة في تسيير أمورهم الداخلية، كما أنهم اكتشفوا أن تفويض

السلطات للهنود هو أسلوب فعال لمنع اتحاد جميع الهنود ضدهم. وكانوا يسعون من وراء كل ذلك إلى إبقاء الهند ضمن اتحاد فيدرالي معهم بحيث تظل مرتبطة ارتباطا وثيقا ببريطانيا في الشؤون الدولية، وبحيث يستطيعون الاستمرار في الاستفادة من الجيش الهندي، ومن ثروات الهند.

نسف هذه الحسابات الاستعمارية حادثان:

الأول : نشوب الحرب العالمية الثانية، التي اشتركت فيها الهند مرة أخرى، والتي أثارت نقمة الهنود أكثر من نقمتهم في الحرب العالمية الأولى. وفي غضون ذلك، كانت سمعة بريطانيا تتقوض بسبب الهزائم المهينة التي منيت بها على يد اليابانيين.

أما الحادث الثاني: فكان إصرار قادة الجماعات المسلحة الكبيرة في شمال الهند على خلق باكستان كدولة إسلامية مستقلة عن الهند. حصلت الهند على استقلالها بطريقة لم يتعمدها البريطانيون. فتقسيم شبه القارة الهندية حطم النظام الفيدرالي الدقيق الذي كان البريطانيون يعتمدونه للاستفادة من دور الهند الدولي كعماد للإمبراطورية (الكومنولث)، كما أن فقدانهم للهند جعلهم يختفون من العالم الواقع شرق السويس في أقل من ٢٠ عاما. وفي الهند نفسها، واجه الاستقلال مشاكل هائلة بقيت بدون حل: التضخم السكاني في الريف الهندي، الإخفاق في زيادة المحصول الغذائي بالقدر الكافي، الفقر المدقع في كل من القرية والمدينة. ولهذا السبب يجب اعتبار النصر الذي حققته الحركة الوطنية الهندية عام ١٩٤٧ مجرد بداية. أما بناء الدولة الحديثة، فهو من مسؤولية المستقبل[1].

الهند ما بعد الاستعمار:

حين شرعت النخبة السياسية في الهند ما بعد الاستعمار في بناء الدولة القومية، وجدت نفسها مضطرة للتغلب على الشقاق الجيوبوليتيكي الواقع بين الاعتراف بالتعددية من ناحية والإصرار على الشعور بالهند كهوية جيوبوليتيكية

واحدة مميزة بوحدة عضوية من ناحية ثانية. لقد كانت تلك القومية الجديدة المناهضة للاستعمار هي المسؤولة عن إنتاج وحدة قومية بطريقة مغايرة كلية عن التجربة التاريخية للهند، ودعمها بنجاح ما سمي بالتفسير القومي للتاريخ الهندي، ذلك التفسير الذي ركز على الوحدة أكثر من تركيزه على الاختلاف والتضارب داخل الهند. ولقد جاء هذا، بدرجة ما، كرد فعل للفرضية الاستعمارية التي تقول إن الهند بالغة التعدد ولا تتسم بالتماسك المجتمعي باستثناء ما منحه إياه الحكم البريطاني ضمن نظام التكامل الذي فرضه التاج الإمبريالي. في المقابل كانت الفرضية القومية المقابلة تقول: إنه رغم التنوع الشديد إلا أنه كانت هناك وحدة جوهرية، ولم تظهر هذه الوحدة صدفة، بل جاءت انعكاسا للنزوع الوحدوي الكامن في ثقافة وحضارة الهند، والذي يمثل الأساس المتين للقومية. ويعد كتاب جواهر نهرو "اكتشاف الهند" ـ Discovery of India (1981) ـ مثالا جيدا على تمكن القوميين العلمانيين من بناء هوية قومية للهند.

يقول نهرو :"احتل حلم تحقيق نوع ما من الوحدة عقل الهند منذ فجر الحضارة". لقد اكتشف نهرو أن الهوية الهندية راقدة في ثقافتها وليس في دينها، ومن ثم ليس هناك أرض مقدسة في خريطته الذهنية على الهند. لقد وجد نهرو جغرافية الهند مقدسة فقط في زاوية مجازية وليس بالمعنى الحرفي. تقف الفكرة القومية العلمانية لدى نهرو في تناقض واضح مع الفكرة الدينية التي تنظر إلى الهند كأرض

نهرو

للهندوس في المقام الأول، وليس للهندوس بديل عنها، وهي الأرض الوحيدة التي يمكن للهندوس الادعاء بأنها وطن لهم. ومن المهم ملاحظة أن حدود الهند التي يتصورها القوميون العلمانيون تتفق مع الجغرافيا المقدسة لدى القوميين الهندوس التي تشكل مواقعهم الدينية التي يحجون إليها نفس الحدود الفعلية للدولة، وإن كان القوميون الهندوس يذهبون أبعد من القوميين العلمانيين حين يلجؤون إلى الأساطير التاريخية التي تعود إلى أكثر من ٢٥٠٠ سنة لتاريخ أصول هذه المواضع المقدسة[٢].

سياسة الهند الخارجية:

تشكلت سياسة الهند الخارجية بعد الاستقلال على يد نهرو نفسه، وبفضل كريشنا مينون كبير مستشاريه في وزارة الخارجية. لقد ظهرت نظريتهما المميزة عن العالم من خلال الصراع الطويل مع البريطانيين، ومن خلال الجهود الكبيرة لترسيخ الاستقلال. وقد نظر كل منهما إلى الهند كدولة قادرة على تقديم رؤية عالمية بديلة ساعية إلى التعاون لا إلى المواجهة.

ويمكن الوقوف على الرؤية الجيوبوليتيكية لجواهر لال نهرو بالرجوع إلى كتابه "اكتشاف الهند" (١٩٨١)، خاصة في الفصل الأول الذي يحمل عنوان "الواقعية والجيوبوليتيك، غزو العالم أم ترابطه: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي". ولعل أبرز الأفكار الجيوبوليتيكية لدى نهرو في هذا الفصل هو ذلك المزج الحذر بين المثالية والواقعية، والداخل والخارج، وهي مفاهيم عاد إليه نهرو لبلورة تصوره عن عالم ما بعد الحرب العالمية ودور الهند فيه. وبحسب كريشنا مينون، فإن الشؤون الخارجية كانت مجرد إسقاط للسياسة الداخلية أو الوطنية في مجال العلاقات الدولية. وقد انعكس ذلك بدرجة كبيرة في سياسة عدم الانحياز التي اتبعتها الهند. فقد اختارت نخبة السياسة الخارجية الهندية مسار عدم الانحياز حتى تتمكن من احتواء التوجه الشيوعي في سياستها الداخلية، ويبدو

أن اعتبارات الأمن الخارجي والداخلي قد استفادت من سياسة عدم الانحياز أكثر مما كان من المنتظر تحقيقه إذا انضمت لسياسة الأحلاف العسكرية الغربية، ولم تكن الاعتبارات الأمنية والأيدلوجية هي فقط التي دعمت سياسة عدم الانحياز الهندي. ويشير كريشنا مينون إلى أنه يمكن بنظرة عابرة إلى الهند المعاصرة أن نكتشف تزايد الأخطار التي تحيط بالهند ـ حقيقة كانت أم تخيلية ـ والتي تأتي إليها عبر الحدود مهددة وحدة وتكامل الأراضي الهندية. فهناك اختراق خارجي تخيم عليه ظلال أيدي أجنبية تعمل على النيل من استقرار البلاد وتدمير جسد وروح الأمة الهندي.

لقد ورثت الدولة الهندية خطابها السياسي وممارساته الفعلية على الحدود أو مناطق التخوم من السلطات الاستعمارية، ويمكن أن نذكر أنفسنا بالحقيقة القائلة إن الأوضاع الجغرافية والتاريخية لحدود ما صار يعرف لاحقا باسم آسيا الجنوبية قد كتبه هؤلاء الذين كانوا يخلقون أو يبنون هذه الحدود لأول مرة، من أجل تحقيق أغراضهم السلطوية والسياسية. ونتيجة لهذا، فإن الخرائط التي رسمتها القوة الاستعمارية كانت من العمومية والبساطة ما لم يمكنها من استيعاب التنوع والحراك في المناطق الحدودية. وحين تتحقق حماية الحدود القومية ـ وهي القضية التي تعد لكافة الأطياف السياسية في الهند على نفس درجة أهمية وجود وبقاء الاتحاد الهندي ذاته ـ فإن الأنظار ستتحول عن متابعة الحدود الآمنة والمنيعة التي تحمي الوحدة القومية والتنمية الوطنية وتدعم تماسك الهوية القومية، كما ستتوقف هذه الأنظار عن متابعة العنف الذي صنع هذه الحدود، ولعل المثال التقليدي المعبر عن كيف تؤدي صناعة الحدود إلى حرب مكلفة غير مبررة، ما نجده في النزاع الهندي الباكستاني من أجل السيطرة على منطقة جليدية لا قيمة لها، يمثلها وادي سياتشن الجليدي والذي يبدأ من منسوب ١٢,٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ويصعد عبر جبال سلاتورو في الهيمالايا حتى منسوب ٢٢,٠٠٠ قدم[٣].

أما فيما يتعلق بالقومية النووية، ففي أعقاب الاختبارات النووية الخمسة التي أجرتها الهند والتي واكبت عيد ميلاد بوذا والموافق ١١ من مايو ١٩٩٨، لم يعد هناك مكان للحجج الأخلاقية أو السياسات ذات المراجعة الروحية، بل حلت سياسة الأمر الواقع محل السياسات الأخلاقية. وعلى خلاف الاختبار الأول الذي أجرته الهند في عام ١٩٧٤ لم يعد هناك لاحقه تتبع توصيف تلك الاختبارات بأنها سلمية. لقد سار الاختبار الثاني المعروف باسم بوخران ٢ اختبارا نوويا، بل في المقابل جرت محاولات حثيثة من أجل الافتخار بالسلاح النووي وتعظيم أهمية القنابل التي تحمي السلام التي ستقدم للهنود الشعور بالأمن والثقة بالنفس. لقد قدمت نخبة السياسة الخارجية الهندية التبرير الجيوبوليتيكي العلمي الذي يفسر لماذا لجأت الهند إلى إجراء التجارب النووية، وقد عللت ذلك بأن رد الفعل عن الأوضاع الأمنية المحيطة والتي تجعل الهند أمام تحد لمواجهة التهديدات التي لم تترك لها بديلا للبحث عن مصدر تعتمد فيه على نفسها من أجل تأمين وحدة أراضي البلاد وتحقيق أمنها.

وقد ساهم كبار الكتاب والمفكرين والخبراء في الوسط الإعلامي وانخرطوا في جدال وتبرير داعين للاختبارات النووية، ومن بين هؤلاء الكتاب، يقول براكاش ـ Prakash ـ ١٩٩٨: "على أولئك الذين ينتقدون الهند أن يتذكروا أن الصين الشيوعية قد أحاطت بنا بقوة نووية متحالفة مع باكستان (التي تقوم أيديولوجية بقائها على كراهية الهند)، ومتحالفة مع ميانمار، مهددين بذلك طرق الهند التجارية في المحيط الهندي، كما قامت الصين بنشر صواريخ نووية في التبت قبالة الهند، كما مكنت التكنولوجيا الصينية باكستان من اختبار صواريخ غوري، وهي أسلحة موجهة فقط ضد الهند"(٤)

الهيمنة الإقليمية الهندية:

تحتل الهند مكانا خاصا في الخيال الغربي، فيما تعتبر كل من الحضارتين الصينية والإسلامية حضارات غريبة وبعيدة في التصور الغربي، فإن معظم

الغربيين يفكرون بطريقة إيجابية في الثقافة والحضارة الهندية. وهذه نتيجة للحكم البريطاني للهند، فقد قام البريطانيون بتصوير أنفسهم حكاما طيبيين محبين للخير بشبه القارة الهندية. وهذه النظرية الإيجابية إلى الهند أدت إلى التوقع بأنه عندما تبزغ الهند في نهاية الأمر قوة عظمى فستنضم إلى المجتمع الغربي. وينظر إلى الهند، باعتبارها أكبر دولة ديمقراطية في العالم، كإضافة طبيعية للمجتمع الغربي، حيث تعد الهند ثالث قوة آسيوية بازغة بعد اليابان والصين. وبينما بزغت اليابان بتطلع وإدراك واع للحاق بالغرب، فإن الصين لم يكن لديها مثل هذه التطلعات أما الهند، فإن الاتجاهات المستقبلية لها لم تستقر بعد، ويتضح من ذلك، أن الدور الذي ستلعبه الهند سيكون مختلفا عن الدور الذي لعبته اليابان في السبعينيات أو الذي تلعبه الصين حديثا. فالدور الطبيعي للهند هو أن تكون جسرا بين الشرق والغرب، ولا يوجد مجتمع آخر مؤهل لذلك أكثر منها. فقد عملت الهند لعدة قرون نقطة تلاق لعديد من الحضارات، ولكن الآن نتيجة لنهضتها الاقتصادية فلن تكون نهضة الهند الثقافية مقصورة على شبه القارة الهندية، بل ستنتشر إلى ما يتجاوز السواحل الهندية، وبعضها قد حدث فعلا من خلال بوليود - فالسينما الهندية انتشرت من المغرب في الغرب حتى إندونيسيا في الشرق[٥].

قبل عام ١٩٩٨، كان المحللون العسكريون لا يتحدثون حول الهيمنة الإقليمية الهندية، بينما جاءت الاختبارات النووية الهندية في مايو ١٩٩٨ لتقرع أجراس الخطر للجيش الصيني. فبعد أيام من الحدث كان أحد العناوين بصحيفة "جيش التحرير" اليومية في الصين يقول: محاولة الهند لتحقيق الهيمنة الإقليمية ليست جديدة. وتوسع مقال آخر في صحيفة القوات المسلحة في ذكر تفاصيل غير مسبوقة لتكوين وترتيب قوات الهند العسكرية التقليدية. وينبه المحللون إلى أنه خلال خمسين عاما من الجهد أصبح لدى الهند الآن جيش قوي. ويتم التساؤل حول الغاية من التعزيز العسكري الهندي؟ ويجيب المحللون بأن الأهداف الإستراتيجية العسكرية للهند هي أن تحقق الهيمنة في جنوب آسيا، وأن

تحتوي الصين، وأن تسيطر على المحيط الهندي، وأن تصبح قوة عسكرية في العالم المعاصر. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، تابعت الهند منذ الاستقلال إستراتيجيتها العسكرية القائمة على الهيمنة. ويواصل المحللون، تعقب السياسة الهندية في احتلال الأراضي الصينية في القطاع الشرقي من منطقة الحدود، وتوجيه صواريخها إلى جنوب وجنوب غرب الصين والحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة الحدودية الصينية ـ الهندية لدعم مصالحها واحتواء الصين. ويخلص المحللون إلى أن الهند تنتظر اللحظة المناسبة لمزيد من التوسع لتواصل محاولتها للسيطرة على الدول الضعيفة والصغيرة في جنوب آسيا والتقدم جنوبا للدفاع عن مكانتها كقوة هيمنة في المنطقة. ومع ازدياد نقد جيش التحرير الشعبي في الصين للهند ازداد انتشاره كذلك في مواجهتها. وقد أبدى بعض معلقي جيش التحرير الشعبي في الصين مخاوفهم من إمكانية حدوث تبادل نووي بين الهند وباكستان، ويصفون الموقف على شبه القارة الهندية بأنه أكثر خطورة بكثير من أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. ومن الواضح أن جيش التحرر الشعبي في الصين وجد في الهند خصما جديدا[٦].